

حقيقة الإنسان عند روسو

كريم نصيرة *

ملخص:

تتناول هذه الدراسة الموسومة (بحقيقة الإنسان عند روسو) فكرة أساسية من أفكار روسو العديدة، ألا وهي حالة الإنسان البدائي بمكوناتها الأخلاقية والحياتية، وانتقاله إلى حالة جديدة والتي سماها روسو بالحالة الاجتماعية. علما أن الإنسان البدائي حقيقته تكمن في حالته الطبيعية، حيث كان يعيش حياة بسيطة حرة مستقلا يجهل القوانين والنظم الضابطة، لا يعرف الخير والشر يخضع لمبدأ حب الذات والشفقة، فتميزه بالرأفة جعله مطمئنا يتشارك خيرات الطبيعة مع بني جنسه، لكن مع أولى محاولاته نحو التغيير من حاله ظهر فيه المكر والخداع وجميع الرذائل الأخرى، ففقد حريته وأصبح مكبلا دائم الحاجة للآخرين وزادت حاجته لهم بعد تكوّن فكرة الملكية والتملك عنده، التي جعلت منه مخادعا مع بعضهم ومستعملا الخشونة والقوة مع بعضهم الآخر من أجل إشباع رغبته الجائعة بالمنفعة الخاصة التي ولدت التفاوت بين الناس.

لقد تميز جان جاك روسو Jean-Jacques Rousseau بتمرده على عصره وتجمعه على المدنية، ورغم تطور العلوم والفنون وما حققته من ازدهار، إلا أنه كان يرى تناقي أخلاقيات العصر للرقى الفكري، فسخط ضد الأعراف وأدان السلوكات التي صاحبت هذا الرقي، وعجرفة من يدعون العلم والحكمة آنذاك، وتعسف السلطة الحاكمة. كل هذه الضغوط ولدت عند روسو أفكارا يتفق ويختلف فيها مع بعض فلاسفة عصره أمثال: توماس هوبز وجون لوك وسبينوزا ومونتسكيو وغيرهم من الفلاسفة. أفكار تشكّل فلسفة التعاقد الاجتماعي.

*باحثة / قسم الفلسفة جامعة وهران.

إذ تظهر جرأة روسو في مقارنته إنسان الإنسان بالإنسان الطبيعي L'homme naturel، ليس لأنه كان يرى أنّ الإنسان صالح بالطبع وإنما لإظهار ما كان عليه الإنسان في الحالة الطبيعية état de nature، وما أصبح عليه الإنسان المدني l'homme civil، فالحالة الطبيعية التي نشأ فيها الإنسان الأول في نظره كان فيها أسعد حالا، لأن مفاهيم العدالة والظلم والمساواة والخير والشر ظلت مجهولة عنده، إذ يعبر روسو عنها في قوله: >> وضعته الطبيعة في حدّ أوسط بين بلادة البهيمنين وأضواء المعرفة المشؤومة، أضواء الإنسان المدني، ويوم كان أيضا محدود الغريزة، محدود العقل في محاولات اتقائه الأذى الذي كان يتهدهده، قلنا يوم كان، مدفوعا بعامل الرأفة الطبيعيّة، يحجم عن إيذاء غيره من دون سبب، ولو كان قد أؤذي <<(1)

فالرأفة التي جادت بها الطبيعة على النوع الإنساني، والتي تمثل الانفعال الخالص الذي يسبق كل تفكير أو تدبير في مساعدة أو إنقاذ الآخرين كانت تميز الإنسان الطبيعي، إذ أنه لم يكن يعرف القانون، وإنما كان يخضع لمبدأ حبّ الذات والشفقة، وحسب روسو كان الإنسان المتوحش يعيش في حرية تامة، مستقل، هائم على وجهه لامسكن بأوبه، غير مرتبط، وليس في حاجة لأمثاله، فما كان يميزه سوى تلك المعلومات والعواطف المناسبة لتلك الحالة التي كان يعيشها.

لكن مع اختلاف المناخات من فصول شتاء باردة وقاسية، وفصول صيف حارة محرقة جعلته في بحث دائم عن أماكن تواجد منتجات الأرض، والتي أرغمته مقابل العناية والحفاظ على بقاءه على الانضمام إلى بشر آخرين، وفي حاجة للبحث عن الألفة الاجتماعية، ومع تزايد الجنس البشري genre humain ازدادت المتاعب بين الناس، فبعد انتباه الإنسان الطبيعي إلى أمثاله وتصرفاتهم التي كان يبدو عليها الشبه في الأحوال والظروف، صار يتحد معهم في فرص نادرة من أجل منفعة مشتركة في شكل قطيع، وبمجرد انقضاء الغرض يزول هذا الاتحاد، كما كان يحذر منهم في فرص أخرى حينما يسعى كل منهم إلى نيل منفعته سواء باستعمال القوة في ذلك إن كان قويا

أو الحيلة إذا كان أضعفهم، ومن هنا استطاع الناس اكتساب فكرة عن التّعهدات المتبادلة بينهم لكنها كانت محدودة بما كانت تتطلبه المصلحة المحسوسة لا أكثر، فلا الرؤية ولا التفكير في المستقبل كان معروفا عندهم.

فكما وضحه روسو أنه يجتمع البشر أولاً في مجموعات للقمص ثم ترغمهم الفيضانات والهزات الأرضية على التقارب والاجتماع بصورة مستديمة، عليه تبدأ الطبائع والشيم تتغير، فمع محاولة معرفة الآخر تولدت حاجة الاتصال والتعارف، وكذا العيش من أجل الآخر، والتقسيم، والشعور بالحاجة، فأصبح الإنسان يقارن، ويبحث عن الشهرة.

ومن خلال هذه التطورات التي مرّ بها الإنسان البدائي، والتي مكنته من السير نحو الأمام، بعد تعلمه صناعة الفؤوس الحجرية التي ساعدته في بناء أكواخ تحميه من البرد والحر، كان ذلك عهد ثورة أولى نحو التغيير، حيث نشأت فيها أسر في مأوى مشترك، وتولدت العواطف فيما بينهم، فلازمت النساء البيوت لحراسة الأطفال أما الرجال تولوا مهمة البحث عن القوت.

وبدأ الإنسان الطبيعي يعتاد الحال الجديدة، التي وفرت لهم حياة بسيطة مختلفة عن حياة آبائهم، يبحثون فيها عن الراحة والرفاه، وبهذا كان أول مصدر شرور ظهر عندهم في نظر روسو.

وهذا التطور الذي مرّ به الإنسان الطبيعي لم يكن منفصلاً عن تكوّن الكلام والتعبير عنده، وإنما غدا هو الآخر يتطور حتى شكّل لغة مشتركة فيما بينهم. وبهذا أصبح الناس يتقاربون ويكونون جماعات لهم طبائع مشتركة وأخلاق وتربطهم القواسم المشتركة في الحياة الغذائية والمناخ والمجاورة الدائمة لا القوانين والأنظمة. وبهذا التآلف انتشرت العلاقات وتوثقت الروابط بينهم حيث بدأت تظهر الفروق التي تميّز بعضهم عن بعض، أصبح لصاحب الذكاء أو الجمال أو القوة أو البراعة التقدير الكامل، فكان على الإنسان الطبيعي إما أن يحوز هذه الصفات أو

أن يتظاهر بها، فبالسعي إلى التقدير العام من طرف هذه الجماعات تشكلت أول خطوة نحو التفاوت ونحو الرذيلة، فنشأ الغرور والازدراء بالنفس كما تولد الحسد.

ففكرة التقدير من طرف الآخرين هذه جعلت الإنسان الطبيعي يدعي أحقيته لذلك، فنشأت واجبات أدب المجاملة بين الناس، ومن يخطأ تقدير الآخرين يعاقب لأنه تسبب في إهانة. بهذا تفشت بينهم القسوة والانتقام وأصبحوا سفاك دماء، فهذه هي الدرجة التي وصلت إليها الشعوب المتوحشة، بعدما كان الإنسان الطبيعي ليّنا في حاله الأولى أخذته الخطوات التي راح يتدرج فيها إلى حدّ وسيط بين بلادة الحال البدائية وأضواء الحال المدنية.

فبمحاولته التغيير من حاله ظهر المكر والخداع، وجميع الرذائل الأخرى التي جعلت من الإنسان الحر المستقل، إنسانا آخر مقيدا دائم الحاجة للآخرين ومع تكوّن فكرة الملكية *propriété* والتملك زادت حاجته لهم، فإن لم يستطع إقناعهم بالخضوع لتلبية حاجاته، فإنه يسعى إلى التصنع والغش والخداع مع بعضهم أحيانا، وأحيانا أخرى يستعمل الخشونة والقوة مع بعضهم الآخر. إضافة إلى تفشي الطمع والجشع الذي يحمل الإنسان من أجل رفع نسبة ثروته، ليكون فوق الناس، فرغبته الجارحة بالمنفعة الخاصة وشهوة الامتلاك على حساب الآخرين، وجميع الشرور الأخرى هي أولى نتائج التملك، والسبب الرئيسي في ظهور التفاوت الناشئ بين الناس.

حيث يقول روسو: >> أنه في اليوم الذي عنّ فيه لإنسان ما أن يسوّر أرضا ويقول هذا لي، ووجد أناسا على قسط كبير من السذاجة فصدّقه، كان المؤسس الحقيقي للمجتمع المدني. ألا من جرائم وحروب واغتيالات، وكم من ويلات وبؤس وفضائع كان أبعدها عن الناس، وكفاهم شرّها، رجل قد هبّ فاقتلع الأوتاد أو ردم الحفرة وصاح بالناس قائلا: حذار أن تصغوا إلى هذا الدجّال المحتال، فإنّكم لهالكون إن أنتم نسيتم أنّ الثمار للجميع و أنّ الأرض ليست ملكا لأحد<< (2)

فالحياة البسيطة التي كان الإنسان الطبيعي يعيشها بعيدا عن العلاقات والتجمعات كان يعيش حرا وسعيدا، إذ يقول روسو: >>العري، إذن، وفقدان المسكن، وحرمان النفس من جميع تلك الترهات التي نحسبها ضروريات، كل هذا لم يعدّه الرجال الأولون شقاء لهم ولا كان، على الخصوص، عقبة في سبيل حفظ بقائهم>> (3) لكنه قضى على براءة حياته ولذتها عندما تغلغل الحقد والطمع إلى نفسه، وحول بذلك الغابات الشاسعة إلى حقول وبساتين استدعت التقسيم وهنا ظهر الاعتراف بالتملك، ويقول جروسيوس: >>إنّ الأقدمين، عندما أطلقوا لقب "المشترعة" على سيريس، آلهة الزراعة، ثم أطلقوا اسم "القانون الحامل" على عيد احتفلوا فيه بتكريمها، عنوا بذلك أنّ تقسيم الأرض قد أوجد نوعا من الحق جديدا، أي حق التملك، الذي يختلف عن الحق الناشئ عن القانون الطبيعي <<(4)

وبهذا يرى روسو فكرة التملك لم تتكون فجأة وإنما نشأت على إثر تتابع في أفكار سابقة، تأسست من خلال المراحل التي مرّ بها الإنسان في الحالة الطبيعية. فبعد إحساسه بوجوده، عمل على بقائه واستدامة نوعه الذي دفعه إلى التعلم كيفية التغلب على المصاعب التي تواجهه في الطبيعة، وينازع الآخرين للحصول على القوت، ومن ثمة الامتلاك والتملك من أجل التسلط والسيطرة.

فامتلاك الأراضي زادت من عدد أملاك الأفراد عددا واتساعا، فبعدما مُلكت كل الأراضي وأصبحت متلاصقة فيما بينها، أصبح التوسع عندهم على حساب بعضهم البعض، وأما أولئك الذين لم يملكوا شيئا بقوا مجردين من كل ملكية بسبب ضعفهم أو كسلهم فأصبحوا فقراء >>أنهم ظلوا على حالهم لم يتغيروا في حين تغيّر كل شيء حولهم، ولذلك اضطروا إلى قبول أقواتهم أو إلى اغتصابها من أيدي الأغنياء>> (5)

فالتفاوت الذي ظهر وسط البشر لم يكن موجودا في الحال الطبيعية، حيث كانت الأرض بمائها وثمارها ملك للجميع، إذ يقول روسو >> كيف يسعني أن أتعلم في بحث المساواة التي جادت بها الطبيعة على الناس، والتفاوت الذي أقامه هؤلاء الناس <<(6)

وهذا التفاوت الذي نشأ بين الأغنياء والفقراء أدى إلى نشأة القيم والسلوكات اللاإنسانية كالتسلط والاستبداد والاستعباد، والعنف والاعتصاب. فحسب ما يراه روسو مع سيطرة الأسياد على الأراضي جعلتهم في البحث الدائم عن العبيد لخدمتها، وفي المقابل كان الفقراء يقومون بأعمال اللصوصية ضد الأغنياء، كتبرير لاسترجاع حقوقهم المسلوبة، وبهذه التصرفات المتبادلة خنقت عاطفة الرأفة الطبيعية، التي كانت موجودة في كل شخص تمنع فيه حبه لنفسه، فالشفقة ساعدت في وقت مضى على حفظ بقاء النوع كمساعدة الآخرين وإسعافهم إن اقتضت الضرورة لذلك. إذ يجدها روسو كانت تقوم مقام القوانين والأخلاق والفضيلة.

وبعد فكرة الملكية الخاصة، ظهرت فكرة تأسيس الدولة، لغرض الدفاع عن الأثرياء وحماية ممتلكاتهم، التي كانت وراء ظهور الخدعة الأولى التي خدع بها الشعب في نظر روسو إذ يجد أن ميلاد المجتمع المدني، مرتبط بظهور مبدأ "التملك"، الذي كان سببا في ظهور الشر والفساد، لأن التقدم والتطور هو الذي أفسد طبائع الأفراد، وسبب شقائهم، وأقام التفاوت بينهم، وأدى بهم إلى عدم التساوي مع أن الطبيعة خلقتهم أحرار. وهذا ما فسره روسو من خلال أفكاره في تركيزه على أصل التفاوت بين الناس، بغية إظهار الممارسات الاجتماعية الفاسدة عبر التاريخ البشري.

ويشبهه روسو تغير الإنسان من الحالة الطبيعية إلى الحالة الاجتماعية، بتمثال جلوكوس، الإله البحري الذي شوهته أمواج البحر والزواجر، وتختف صورته تحت الترسبات والطحالب، حتى أصبح أكثر شبهاً بوحش مفترس منه بإله معبود، فالتغيرات التي طرأت على النفس البشرية أثرت على الإنسان، حيث أصبح على حال مختلفة لا يمكن

التعرف عليه فيها. وبجلوكوس، كان أفلاطون وأفلوطين قد شبها النفس النازلة عن عالمها العلوي والممتلئة بدنس العالم الحسي، وما طرحه روسو قد يشبه إلى حدّ ما، طرح أفلوطين وهو القيام بعمل تطهيري، والمقصود من ورائه تمييز الأصلي من الاصطناعي في الإنسان، على اعتبار أن الأصلي هو حالة الطبيعة، والتي تشابه حالة الإنسان قبل الخطيئة كما وصفها مالبران، فتلك الحالة تتميز بتوازن تام ومستقر قائم على الحاجات و إشباعها.

كذلك هي النفس البشرية التي حدثت فيها تغييرات ذات أثر، فمن السهل أن ندرك أنه يجب النظر في هذه التغييرات المتتالية، التي طرأت على تكوين الإنسان عندما نتولى البحث عن الأصل الأول للفروق التي تميّز بين الناس، بعدما كانوا متساويين تساويا طبيعيا، لكن ليس بالهين تمييز ما هو أصلي مما هو اصطناعي في طبيعة الإنسان الحالية.

إذ يرى أن الرجوع إلى الحالة الطبيعية مستحيل، نظرا لتعلق الإنسان بالحياة الاجتماعية والحضارية وليس على استعداد للعودة إلى الحالة الطبيعية.

لذلك لابد من البحث عن شكل للوحدة أو للاجتماع، من شأنه أن يحمي ويبقي كل شخص، كل عضو وممتلكاته، حيث يتحد كل عضو مع الأعضاء الآخرين، لكنه يبقى خاضعا مع ذلك إلا لنفسه، ويظل أيضا متمتعا بنفس الحرية التي كان يتمتع بها من قبل.

فالحرية هي الشرط الأول والأساسي الواجب توفره في المجتمع، وتأتي بعدها المساواة بين المواطنين، فالاستعداد ينشأ من تبعية الناس لبعضهم البعض، فلولا الملكية والتملك لما كان الأسياد والعبيد. ومن هنا طالب روسو بإصلاح الحياة الاجتماعية إصلاحا قد يمكن الإنسان من استرجاع بعض من الميزات، التي فقدتها إلى الأبد بعد دخوله المجتمع. فكيف هو السبيل لتحقيق ذلك في الحياة الاجتماعية؟

وكان جواب روسو من خلال مؤلفه "العقد الاجتماعي" *contrat social* " سنة 1762.

فقد تراءى لروسو أنه مهتد إلى سر المجتمع، الذي من شأنه أن يلغي العلاقات المباشرة بين الفرد والفرد بكل ما يتولد عنها من انفعالات ومنازعات، حيث يستعيز عنها بالعلاقة المشتركة بقانون ثابت وغير شخصي تماما كما تكون العلاقة بالشيء.

وذلك بتكوين عقدا حقيقيا بين الشعب والرؤساء الذين يختارهم، حيث يلتزم طرفي العقد بمراعاة القوانين التي نصّت فيه، والتي تؤلف روابط اتحادهما، وعليه فالشعب يجمع إرادته كلها في إرادة واحدة متعلقة بالبقاء المشترك الذي يضمن لهم العيش متساويين عامة، ويكون جسما واحدا، و يقول روسو: >> يضع كل واحد منا شخصه وكل قدرته موضع اشتراك تحت الإمرة العليا التي للإرادة العامة، ونحن نتقبل كجسم واحد كل عضو كجزء لا يتجزأ من الكل<< (7)

فهذه الإرادة العامة *volonté générale* تنبع منها مجموعة قوانين أساسية تلزم جميع أعضاء الدولة دون استثناء وأهم هذه القوانين اختيار الحكام ومدى سلطتهم، والحاكم من جهته يأخذ العهد على نفسه بممارسة سلطته وفقا لمقصد مؤكليه، وتفضيل المصلحة العامة على المصلحة الشخصية، ففكرة الإرادة العامة تتبع دوما المصلحة المشتركة، وتجرّد الإرادات الجزئية *volontés particulière* من الزوائد والنواقص التي يدمر بعضها بعضا يساوي الإرادة العامة، ونظرية العقد الاجتماعي هي السبيل إلى تفعيل الإرادة العامة والانتقال بها إلى الإيجابية.

فبالعقد ترفع عراقيل الأنانية وتعزف الإرادة الفردية عن ذاتها، والتحوّل من الإرادة الجزئية إلى الإرادة العامة هو تحوّل حقيقي، ففي اللحظة التي يبدو فيها كأن الفرد خسر كل شيء، يصبح في المقابل يملك كل شيء، ذلك لأنّ البند الوحيد في هذا العقد هو الارتكان التام لكل شريك ولحقوقه كافة لصالح المجموع كما يقول روسو.

فما هو هام في العقد الاجتماعي هو وجود مبدئين، مبدأ العقل والأخلاق، لأن بدونهما لا يتمكن الفرد من التغلب على إسكات صوت أنانيته في سبيل الإرادة العامة، إذا لم يخالجه مسبقا الشعور بواجباته وبحقوقه.

وهذا العقد يتأسس على شروط معينة بطبيعة فعل التعاقد الذي تم بين مجموعة الأفراد، وأي تعديل أو تغيير يطرأ على هذه الشروط يبطل فعاليتها. ورغم أنه غير مصرح بهذه الشروط علنا إلا أنه هناك إجماع في الاعتراف بما ضمنا في كل مكان إلى حين أن ينتهك العقد الاجتماعي، وقتها يسترجع كل واحد حقوقه الأولى ويستعيد حريته الطبيعية، التي تنازل عنها لأجل الحرية المستحدثة بالاتفاق الاجتماعي. إذ أنّ الشرط الواحد الذي يجمع كل هذه الشروط هو تنازل كل شخص عن حقوقه للمجموعة، فبذلك يصبح هؤلاء الشركاء متساوون في المجتمع، لهم نفس الحقوق ومكلفون بواجبات تجاه بعضهم البعض.

فهلع الزوال والفناء الذي أصيب به الإنسان الطبيعي، جعله يبحث عن طرق أخرى في الوجود تضمن له البقاء، لذلك لجأ إلى التنسيق والاتحاد مع الآخرين فشكلوا مجموع قوى تعمل على حماية الجميع.

فكما هو معروف أنّ حرية الفرد وقوته هما وسيلة بقائه حيّا، إلا أنه بانضمامه إلى هذا الميثاق pacte سيتوجب عليه أن يرهنهما إلى المجموعة التي ستقوم بحماية كل شريك فيها وممتلكاته بكل مجموع القوى المتوفرة من الشركاء. وبهذا الاتحاد يصبح الفرد مؤمنا على حياته وممتلكاته، مما يدل على أنه لا يزال حرّا ولم يتخلى عن قوته، وإنما زادت قوته التي أصبحت قوة المجموعة.

إنّ هذا الاتحاد الذي وقع بين مجموع الأفراد جعل من المتعاقدين جسما واحدا، وبث فيهم الوحدة والائنا المشتركة. وكان يسمى قديما بالمدينة cité، أما اليوم فهو الجمهورية république أو الجسم السياسي corps politique بمعنى الدولة، أما الشركاء فيطلق عليهم مجموعة اسم الشعب peuple، واسم مواطن citizen على كل فرد.

بعدما أصبحت هذه الدولة أو المدينة تمثل شخصا معنويا واحدا يقوم باتحاد أعضائه، ويضمن بذلك بقاءه واستمراريته، وإذا نظرنا إلى الطبيعة نجدها تهب كل إنسان سلطانا مطلقا يتحكم في جميع أجزاء أعضائه، ومن هناك استوجب وجود قوة معينة تتحكم في هؤلاء الأفراد الذين مثلوا الجسم الواحد >> وإنّ وهذا السلطان بالذات، وهو الذي تسوسه الإرادة العامة كما ذكرت ذلك سابق، هو الموسوم باسم السيادة <<(8)

وإذا أردنا المقارنة بين هؤلاء الأشخاص العموميون، أي أولئك الذين وهبوا حريتهم وممتلكاتهم للدولة بمقتضى الاتفاق الاجتماعي الذي تم بينهم، وبين أولئك الأشخاص الخاصين الذين يكوّنون ويمثلون الإرادة العامة فهم مستقلون في حياتهم وحريتهم عن تلك الإرادة، فهناك حقوق تعود إلى المواطنين وأخرى إلى أصحاب السيادة *souverains*، كما أن هناك واجبات على المواطنين القيام بها بصفتهم ينتمون إلى الجسم الواحد، ولأن الإرادة العامة تطالبهم بالقيام بها.

وهذه الالتزامات التي تربط الفرد بالجسم الاجتماعي واجبة لأنها متبادلة بين كل الأعضاء. فقيام الفرد بواجباته يكون في الوقت نفسه قد قام بالعمل لأجل غيره ولشخصه ولدولته.

وكما هو معروف كلّ دولة تأمل البقاء إلى الأبد، إلا أنه تكون بداية موت الجسم السياسي منذ ولادته، فهو جسم فان مثل جسم الإنسان، لكن يمكن أن يحوز على بنية شديدة التي يكون لها الفضل في بقاءه لزمان معين، إلا أنّ هذه البنية تختلف من جسم الإنسان التي صنعتها الطبيعة، عن بنية الدولة والتي صنعها الإنسان، والفرق بينهما أنّ الإنسان لا يستطيع التحكم في حياته كي يطيل بقاءه، بعكس حياة الدولة التي يمكن أن تؤسس على أسس متينة وقوية التي تجعلها طويلة البقاء عن سواها من الدول الأخرى.

وهذا البقاء يكون بفعل السلطة التشريعية التي تمثل قلب الدولة، والتي تعمل على بقاء الجسم السياسي، وليس بفعل القوانين بحيث يقول روسو: >> إن القانون الجاري بالأسس ليس بالقانون الملزم هذا اليوم، وإنما من

السكوت يستنتج الرضا الضمني، ومن شأن صاحب السيادة أن يؤكد، بلا انقطاع، القوانين التي لا يعتمد إلى إلغائها، وهو المستطيع أن يفعل ذلك. إن كل شيء قد أعلن مرّة أنه يريد أن يظل دائما يريد الله أن يعتمد إلى إبطاله <<(9)

فتعهد الأفراد بالاحترام للقوانين القديمة يرجع إلى كونها تمثل الجدية في نظرهم، فهم يعتقدون أنه بفضل هذه القوانين بقوا على قيد الحياة، بعدما وفرت لهم الحماية والرعاية وحافظت على ممتلكاتهم، وإن لم تكن صالحة لأبطالها صاحب السيادة.

ومن هنا يظهر روسو كيف تكتسب القوانين قوتها يوما بعد يوم، وما زادها ذلك هو الحكم عليها بالقدم الذي اكتسبها الاحترام والوقار، وهناك في دول أخرى نجد العكس فكلما قدمت القوانين زادت ضعفا الذي يدل على تلاشي السلطة التشريعية، وبالتالي حكم على الجسم السياسي بالفناء.

ودوام السلطة السيادية يكمن في قوة السلطة التشريعية، فصاحب السيادة لا يفعل إلا بما تنص عليه القوانين، وبالإجماع مع الشعب. إذا القانون هو التعبير عن الإرادة العامة، وإن لم يصادق الشعب على القانون كان باطلا. فكيف يشارك الشعب في السيادة؟

يرجع روسو لتأكيد ذلك إلى قبل ألفي سنة مضت، حيث يبرز عظمة الجمهورية الرومانية التي كانت تشرك شعبها في ممارسة الحقوق السيادية والتشاور في الشؤون وحل بعض القضايا، وهو مجتمع في الساحة العمومية بصفة مواطن وحاكم في الوقت نفسه.

إذ يجد روسو أنّ قيام الشعب بالمصادقة عن الدستور مرّة واحدة أو انتخابه للحكام، غير كافٍ لتمثيل إشراكه الحقيقي في سيادة الدولة فلا بد من حضوره للاجتماع في جلسات دائمة ودورية بصفة مشروعة لا تستدعي الدعوة، ولا تكون جلسة الشعب وحده قانونية إلا بحضور الحكام المندوبين وإلا اعتبرت غير مشروعة.

كلما كوّنت الدولة على أسس ومبادئ صحيحة، تقوم على خدمة جميع المواطنين كانوا، بالسهر على رعايتهم وحمايتهم والعمل على الرقي بهم في جميع المجالات، نجد في المقابل تتكوّن في فهم أولئك المواطنين، فكرة تفضيل الشؤون العمومية عن الشؤون الخاصة، والذي بدوره يؤلّد عندهم روح المشاركة والاشتراك في توفير السعادة لبعضهم البعض. وبهذا نجدهم يسارعون إلى الجلسات لأنهم يعتبرون حقاً أنفسهم معنيون ومسؤولون عن كل ما يجري في دولتهم، لكن في حكومة يميّزها الفساد وتغلب فيها خدمة المصالح الخاصة على غرار استغلال المال العام واستبداد المواطنين والتي يسميها روسو بـ "حكومة طالحة، فلا أحد قط، يرتضي القيام بخطوة واحدة لحضور تلك الجلسات، لأن لا أحد قط يرى أن هناك مصلحة للجميع في ما يجري داخلها، وإنما ما يتوقعه هو ألا تكون الإرادة العامة صاحبة الكلمة الفصل فيها" (10)

إذ يرى الفرد نفسه غير معني بهذه الأمور لأنها قد حسمت مسبقاً عند الحكومة، فهذا الفتور في حب الوطن وهذه اللامبالاة التي تولدت نتيجة تسلط السلطة الحكومية، جعلت الناس يعينون نواباً أو ممثلين عنهم إلى مجالس الأمة. وهذا ما نعتة الناس في بعض الدول "بالطبقة الثالثة" والتي تعني بالمصلحة العمومية، أما الطبقتين الأولى والثانية فاهتماماً تقتصر على مصالحها الخاصة، والتي لا تخدم مصلحة العامة والدولة معاً.

وقد رفض روسو عملية التمثيل التي يقوم بها النواب عن الشعب، فهو يجد أنه لا يجوز التمثيل عن السيادة لأنها تمثل الإرادة العامة، والتي هي ذاتها إرادة الجماعة التي تضم أولئك الأفراد الذين تخلوا عن حرياتهم وحياتهم في سبيل الدولة بمقتضى العقد الاجتماعي، والتي ستعوضهم مقابل هذه التضحيات بالحماية والرعاية والمساواة بينهم جميعاً، لذلك فالسيادة لا يمكن التنازل عنها لأي شخص كان. وبهذا يسقط تمثيل النواب للشعب في مجالس الأمة، وفكرة الممثلين والنواب جاءت من النظام الإقطاعي فهي فكرة حديثة التكوين، التي ألحقت العار بالإنسانية في نظر روسو. فلم تعرفها الجمهوريات القديمة ولا الملوكنيات.

ويستغرب روسو كيف يمكن للشعوب الحديثة انتخاب ممثلين يمثلونهم في مجالس الأمة، ويتخذون القرارات عنهم، وهي التي تعتقد أنها حرة، حيث يقول: "منذ الوهلة التي اتخذ فيها شعب من الشعوب لنفسه ممثلين يمثلونه لم يعد شعبا حرا بل إنه لم يعد موجودا" (11)

فالشعب الإنجليزي الذي يعتقد أنه حر، إلا أنه مجرد انتخابه ممثلين ينوبون عنه أصبح عبدا، إنه لا شيء كما يقول روسو. على عكس الشعوب القديمة التي كانت تجهل فكرة التمثيل، حيث يعرض روسو مثالا عن مناصرة روما وخطبائها الذين لم يخطر ببالهم ولم يتجرؤوا على اغتصاب إرادة الشعب رغم ما كانوا يحضونه من تقديس كبير من طرف الشعب.

وبهذا يوضح روسو المراحل التي تدرج فيها الإنسان المتوحش، والتي من خلالها اكتسب عدة معارف وخبرات من تجاربه في الطبيعة واتحاده مع أمثاله من البشر، إلى أن وصل إلى فكرة الملكية ومن ثمة تأسيس الدولة، كنتيجة أخيرة لضمان بقائه وحماية ممتلكاته والاعتراف بحقوقه.

ففكرة التأسيس هذه هي المرحلة التي اكتمل فيها وعي الإنسان، حيث أصبح يعي الخير والشر، إلا أن روسو قد نفى التواصل بين الحال الطبيعية والحال المدنية وإنما ربط بين العناصر التي كونت الإنسان الاصطناعي، كون الإنسان البدائي كان يحمل معه محاسن ومساوئ، إلا أنه لم يكن على دراية بهذين النقيضين، إذ كان يتصرف بالفطرة يعيش حياة بسيطة توفر له حاجاته الضرورية من الطعام، وتحميه من البرد القارص والحرارة الشديدة، إلا أن حاول التغيير في حياته الذي ارتبط بظهور التفاوت بين الناس وانتشار مختلف الشرور.

هوامش:

-
1. جان جاك روسو، أصل التفاوت بين الناس، ترجمة بولس غانم، الأنيس موفم للنشر، الجزائر، 1991، دون طبعة، ص 96¹
2. المصدر نفسه، ص 85.
3. المصدر نفسه، ص 46.
4. المصدر نفسه، ص 101.
5. المصدر نفسه، ص 104.
6. المصدر نفسه، ص 3.
- المنظمة العربية للترجمة، بيروت، جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، ترجمة عبد العزيز لبيب، 2011، ط 1، ص 94.⁷
8. المصدر نفسه، ص 112.
9. المصدر نفسه، ص 186.
10. المصدر نفسه، ص 192.
11. المصدر نفسه، ص 196.